



تعميم من الهيئة

**بشأن تطبيق حكم المادة (١٧) من قانون الشركات المساهمة
فيما يتعلق بإيداع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة لأسهمها مركزياً
لدى شركة الإيداع المركزي**

في إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على مباشرة دورها بشأن الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية، وتطبيق أحكام القوانين ذات الصلة لضمان المنافسة والشفافية بما ينعكس على رفع كفاءة القطاع المالي غير المصرفي.

وبالإشارة إلى حكم الفقرة (هـ) من المادة السابعة عشر من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/١/١٨ بشأن تعديل القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ الصادر بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تلزم الشركات بتقديم شهادة تفيد إيداع الأوراق المالية لدى شركة الإيداع والقيّد المركزي، وذلك في موعد غايته عام من تاريخه.

واستهدافاً لتعزيز كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية، وضمان سلامة تداول الملكية، وتوفير الحماية القانونية لحقوق المساهمين، وتحقيق متطلبات الحوكمة والشفافية، وفي ضوء انتهاء الآجال الممنوحة للشركات لتوفيق أوضاعها وفقاً لحكم المادة المشار إليها عليه.

فإنه يتعين على كافة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، سواء المقيدة أو غير المقيدة بالبورصة المصرية، أيّاً كان تاريخ تأسيسها، والتي لم تقم حتى تاريخه بإيداع أسهمها إيداعاً مركزياً لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيّد المركزي باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإتمام إيداع أسهمها مركزياً لدى شركة مصر للمقاصة، وفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة لذلك، وذلك في موعد غايته ٣١ مارس ٢٠٢٦، مع موافاة الهيئة بما يفيد التنفيذ الفعلي.

وتؤكد الهيئة العامة للرقابة المالية على ضرورة الالتزام التام بما ورد بهذا التعميم، حفاظاً على استقرار المعاملات وصوناً لحقوق المساهمين، ويعد عدم مراعاة أحكامه بمثابة مخالفة صريحة لأحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وكذا القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية والقرارات التنفيذية الصادرة تنفيذاً لها، ويترتب عليه اتخاذ الإجراءات الرقابية والتنظيمية المقررة قانوناً، بما في ذلك تعليق كافة الخدمات التي تقدم للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة حال عدم إيداع الأسهم لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيّد المركزي.

ينشر هذا التعميم على الموقع الإلكتروني للهيئة ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

تحريراً: ٢٠٢٦/١/

نائب رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

محمد عبد الحيد الصياد

